

## اللجنة الاقتصادية لأوروبا

### الاتفاقية الجمركية بشأن النقل الدولي للبضائع بموجب دفاتر النقل البري الدولي (اتفاقية النقل البري الدولي)

المبرمة في جنيف في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥

#### التعديل ٣٥

(التعديلات التي اعتمدت بموجب المادة ٦٠ من الاتفاقية والتي بدأ سريانها في ٣ شباط/فبراير ٢٠١٩)



الأمم المتحدة



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.18-20674(A)



## ملاحظة

يستند النص الموحد للتعديل الوارد في هذه الوثيقة إلى النص المحال من وديع الاتفاقية بموجب إخطار الوديع رقم C.N.698.2017.TREATIES-XI.A.16، المؤرخ ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧. وقد دخل التعديل حيز النفاذ في ٣ شباط/فبراير ٢٠١٩، على النحو المنصوص عليه في إخطار الوديع رقم C.N.556.2018.TREATIES-XI.A.16، المؤرخ ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨.

وتتضمن الوثائق ECE/TRANS/17/Amend.1-35 التي أعدتها أمانة لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا النص الكامل لجميع التعديلات والتصويبات التي اعتمدها الأطراف المتعاقدة في اتفاقية النقل البري الدولي لعام ١٩٧٥ منذ بدء نفاذ هذه الاتفاقية في ٢٠ آذار/مارس ١٩٧٨. بيد أن نص التعديلات والتصويبات الواردة في الوثائق ECE/TRANS/17/Amend.1-35 لا يمكن أن يُعدّ نسخة مصدّقة مطابقة للنص الأصلي المودع لدى الوديع، بل هو نص أعدته أمانة لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا للعلم فقط. ولا تتحمل الأمم المتحدة أية مسؤولية على الإطلاق عن دقة هذه البيانات. وفي حالة الشك في محتوى أي من الوثائق المذكورة أعلاه، يرجى الاتصال بأمانة لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا، أو قسم المعاهدات بالأمم المتحدة عبر عنوان البريد الإلكتروني: [treaty@un.org](mailto:treaty@un.org).

## مقترح لتعديل اتفاقية النقل البري الدولي لعام ١٩٧٥

اعتمده

اللجنة الإدارية لاتفاقية النقل البري الدولي في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧

المادة ١، الفقرة (ع)

تضاف بعد عبارة "السلطات الجمركية" عبارة "أو السلطات المختصة الأخرى"

المادة ٣، الفقرة (ب)

يستعاض عن كلمة "معتمدة" بكلمة "مأذون لها"

المادة ٦، الفقرة ٢

يستعاض عن عبارة "لا تُعتمد أي" بعبارة "لا يؤدّن لأي"

المادة ١١، الفقرة ٣

يستعاض عن عبارة "ثلاثة أشهر" بعبارة "شهر واحد"

المادة ٣٨، الفقرة ١

يستعاض عن النص الحالي بالنص التالي:

يكون لكل طرف من الأطراف المتعاقدة الحق في أن يستبعد مؤقتاً أو بصفة دائمة من العمل بهذه الاتفاقية أي شخص ينتهك بشكل خطير أو متكرر القوانين أو اللائحة الجمركية المطبقة على النقل الدولي للبضائع. والظروف التي يُعد فيها انتهاك القوانين أو اللائحة الجمركية خطيراً أمر يقرره الطرف المتعاقد.